

الحراك الاجتماعي والهجرة القسرية في الوطن العربي

د. بوغالي حاجي

جامعة غرداية، الجزائر

الملخص :

يعد ملف اللجوء من أعقد الملفات التي تؤرق المجتمع الدولي اليوم نتيجة حدة الظاهرة وتزايد أعدادهم كل سنة، ويعد الحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة العربية بداية من سنة 2010 أحد أكبر الأزمات في العصر الحديث والتي أنتجت عدد هائلا من اللاجئين عبر العالم أكبرهم القضية السورية والليبية، نحيك على القضايا التي بقيت عالقة إلى اليوم كقضية اللاجئين الفلسطينيين والصحراويين و حتى العراقيين... هذا ما جعلت المنطقة أكبر منشأ للاجئين في العالم، فما هو حجم هذه الظاهرة؟ وماهي القوانين والتنظيمات المعمول بها لحماية اللاجئين؟ وما هي أهم خصائص وظروف هؤلاء اللاجئين؟ وماهي انعكاسات هذه الظاهرة على المجتمع المضيف والمجتمع الدولي؟ هذه معظم الأسئلة التي سنحاول الاجابة عنها في هذا المقال.

The file of refugees is one of the most complex files in the international community today, due to the severity of the phenomenon and the increasing number of them every year, The security crises in the Arab region from the beginning of 2010, one of the biggest crises in the modern history, which produced a huge number of refugees across the world most complex issue of Syria and Libya, without forgetting the issues that remain today, such as the issue of Palestinian refugees, Sahrawis and even Iraqis, This has made the region the largest refugee base in the world, what is the magnitude of this phenomenon? What laws and regulations are in place to protect refugees? What are the most important characteristics and conditions of these refugees? What are the implications of this phenomenon on the host society and the international community? These are most of the questions we will try to answer in this article.

الكلمات المفتاحية : اللاجئين، الهجرة القسرية، الحراك الاجتماعي، الوطن العربي

مقدمة :

مما لا شك فيه، أن الحراك السكاني لم يكن وليد العصر، فجل المجتمعات البشرية لم تعرف السكون فنيما مضى، ولكنها ولا تزال في حركية دائمة منذ نشأتها في مجالها الجغرافي أو خارجه، بل وأكثر من ذلك يشير معظم الانثروبولوجيون أن الاستقرار وعدم الحركية هو الجديد لدى المجتمعات عند اكتشافها للمدينة، ولكن قد يكون للموضوع أهمية أكثر في وقتنا الراهن لما يكتسي للموضوع من طابع سياسي وقانوني، فالحرّاية أصبحت معقدة بتعقيدات جيوسياسية واقتصادية وبترسنة من القوانين والتنظيمات التي تعمل على الحد من هذه الحركية، وحتى ما تعلق بالهجرة القسرية أو النزوح الذي ينجر عن الحروب والأوضاع الأمنية المتدهورة، فقد تطورت من شكلها البسيط الأول الذي يطبع عليه الشكل الانساني، إلى الامتداد السياسي للمستعمر وتغيير في حدود السكان، إلى التغيرات التي تطرأ على طبيعة الأمم، في شكلها وحدودها المرئية، وزيادة حجمها أو نقصانها وما ينجم عنه من تداعيات سكانية أخرى.¹

تطرق العديد من المفكرين والمنظرين إلى حركية السكان عن طريق الهجرة القسرية أو النزوح، فقد ذكر توماس روبرت مالتوس، في مقاله عن السكان سنة 1803، إلى هذا الموضوع في خضم حديثه عن الأسباب والظواهر السكانية التي تتحكم في زيادة السكان وحركتهم، محاولا وضع علاقة بين أعداد السكان وإنتاجية الأرض والموارد الطبيعية المتاحة لهم، كما أوضح في شق ثاني من آرائه إلى أن هنالك عوامل تتحكم في زيادة وتناقص السكان التي أرجعها في حسابه إلى العوامل الأخلاقية ولخصها في إتباع الناس للغة والرهبة والزهد وتأخير سن الزواج، أو إلى عوامل قسرية تفرضها الطبيعة مثل الحروب والمجاعات والأوبئة، التي يمكن لها أن تعمل موازنة حسب رأيه بين الإمكانيات التي تقدمها الأرض من موارد العيش وأعداد السكان.²

ولقد تطورت النظريات السكانية التي فسرت الحركية السكانية من خلال ظاهرة الهجرة والهجرة الدولية خاصة، في القرنين الماضيين بشكل أكثر، بداية من الدراسة التي قدمها كريجر Kyrger عام 1764 التي ركز فيها إلى عوامل الطرد في الهجرة الدولية، وتطورت الآراء حول هذه النظرية من عدة باحثين كـ Green Wood و Mc Dowell الذين قدما مسحا في 1992 حول المحددات الكبرى للهجرة الدولية، التي صنفت حسبها إلى عوامل الطرد وعوامل الجذب، كما فصلا بشكل أكثر في

¹ مورييس هالبواك، المورفولوجيا الاجتماعية، تر : حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 100.

² عبد الرزاق الجبلي، علم الاجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010، ص 79.

عوامل الطرد التي قسمت إلى عوامل الطرد البسيطة كالفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، وأولى عوامل الطرد القسرية أو الصعبة كالمجاعات والحروب أو الكوارث البيئية التي بالإمكان أن يحدثان تدفقا كبيرا في تيار الهجرة أو ما يسمى بالنزوح واللجوء.¹

ولعل ما يشد انتباهنا أكثر هو الواقع الذي نعيشه حاليا من حراك سكاني ناتج عن الهجرة القسرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمنذ اندلاع الانتفاضات الشعبية والحراك الاجتماعي التي شهدته مختلف دول المنطقة بداية من سنوات 2011، شوهد توازيا معها وكتناج لها تدفقات هائلة من السكان يعبرون الحدود الدولية، أو ينزاحون داخل تلك الحدود هروبا من الأزمة وخاصة النزاعات والصراعات أو الاضطهاد الذي عاشوه، ولقد كانت ليبيا وسوريا ومالي بالخصوص واليمن ربما أيضا، أكثر هذه البلدان التي أنتجت هذه الحركة السكانية.

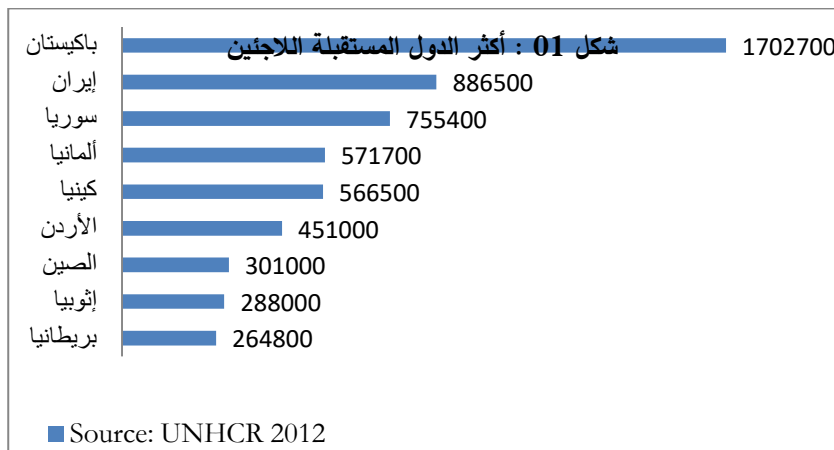
وعليه فمن منطلق تحديد الموضوع وجب علينا حصره في قضية اللجوء فقط وليس الهجرة بمفهومها الشامل، أو الهجرة الناجمة عن الخوف المترتب عن تدني الأوضاع الأمنية وليست الأوضاع الاقتصادية، وكمتغير ثاني للموضوع، كان لزاما أن نربطه بالواقع الذي نشأ فيه وماهيته بحركة السكان والنزوح أو اللجوء، وطبقا لذلك طرحنا عدة تساؤلات نحاول أن نناقشها في أسطر هذا المقال، فما هو واقع اللجوء في العالم وما هي الآليات القانونية التي ينظمها المجتمع الدولي في هذه المسألة وما هو واقع الوطن العربي منها؟ ما هي حدود الأزمة التي خلفت تلك الأعداد الهائلة النازحة عن مواطنها خوفا، وهربا إلى المجهول؟ ما حجمها وما هي انعكاساتها على المجتمع المضيف؟ ما هي أوضاعها الإنسانية أولا، ثم القانونية؟ هذا ما سنحاول التفصيل فيه عند كل قضية.

أولا: واقع اللاجئين في العالم

تنوه المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين في تقاريرها الأخيرة إلى حجم المشكلة التي تعترض المجتمع الدولي، من خلال تطور أعداد اللاجئين في السنوات الأخيرة بشكل جد هام، حيث قدر أكثر من 4.3 مليون شخص شرد أو اضطُر إلى اللجوء خارج بلدانهم في بداية الأزمة سنة 2011 وحدها، نتيجة الاضطهاد والصراعات السياسية في بعض الأقاليم والبلدان، ويعد هذا الرقم كأعلى رقم تم تسجيله منذ أكثر من 10 سنوات.

كما يشير تقرير للمفوضية سنة 2013 إلى أن هنالك ما يقارب 26.4 مليون شخص مشرد أو لاجئ تم إحصائهم عبر العالم، منقسمين إلى صنفين اثنين 10.9 مليون منهم لاجئ خارج حدود بلدانهم و 15.5 مليون شخص مشردين داخل بلدانهم، كما أنها سجلت أكثر من ثلاث أرباع اللاجئين المتواجدين في العالم تحت وصاية وحماية المفوضية في نهاية 2011، وأحصت أيضا أكثر من 12 مليون شخص صعب العالم من لديهم حالات انعدام الجنسية موزعين بين 64 بلد.² هذا في بداية الأزمة أما حاليا فتسجل ما يزيد عن 5,68 مليون نازح عبر العالم، منهم 40 مليون نازح داخليا و 4,25 من هم تحت وصاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و 3 ملايين طالب للجوء.³

كما سجل أيضا ما يزيد عن 7,7 مليون لاجئ مصدرهم من البلدان العربية وحدها مثلما يشير إلى ذلك البنك الدولي.⁴



¹ نفس المرجع، ص 259.

² UNHCR, *A year of crises*, UNHCR Global Trends 2011, Geneva, Switzerland, 2012, p 3

³ <http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html> vu le 9/03/2018

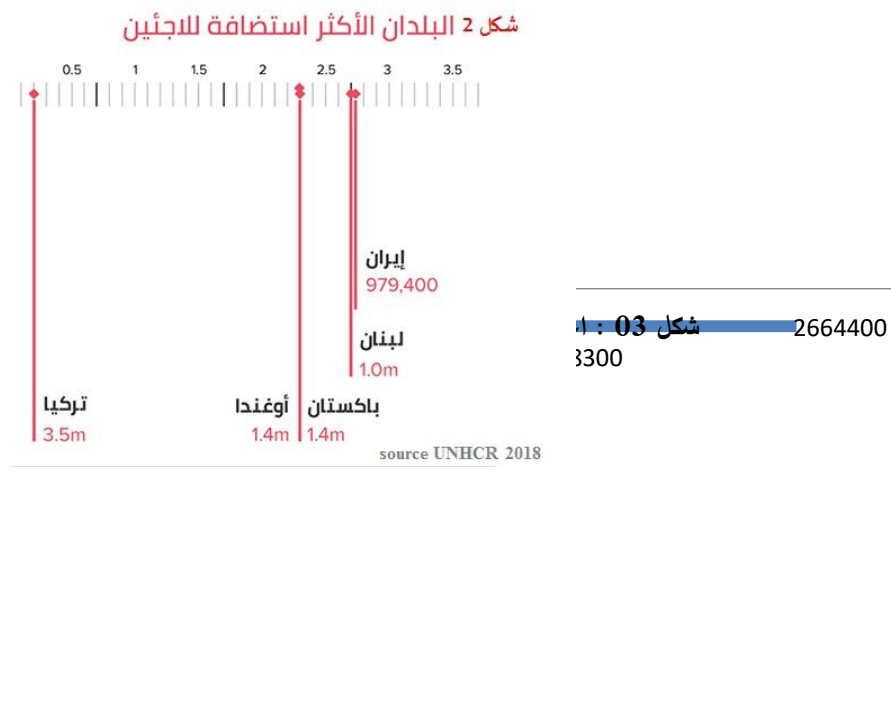
⁴ <https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG.OR> vu le 9/03/2018

ومن خلال هذا الشكل الذي يوضح أمامنا بعض الدول الأكثر احتواءً للاجئين، في بداية الأزمة، فتستقبل مثلاً دولة باكستان أكبر عدد من اللاجئين في العالم حيث تسجل في نهاية 2011 أكثر من مليون وسبعة مئة ألف لاجئ، ثم تأتي بعدها إيران التي تستقبل أكثر من 886 ألف لاجئ ثم الجمهورية العربية السورية بـ 775 ألف لاجئ، في حين تسجل ألمانيا 571 ألف لاجئ ثم كينيا بـ 566 ألف لاجئ يليها الأردن 455 ألف لاجئ.

والملاحظ هنا أن العشر الدول الأكثر استقبالا للاجئين هي من العالم النامي باستثناء المملكة المتحدة البريطانية و ألمانيا من العالم المتقدم، بل وأكثر من ذلك الثلاث الدول الأكثر احتواءً للاجئين في العالم هم من منطقة الشرق الأوسط.¹

ويمثل أغلب أعداد اللاجئين في قارة آسيا من الأفغانين حيث يمثلون نسبة 71 في المئة منهم ويتراوح عددهم في حدود 2.6 مليون لاجئ أفغاني، أما في أفريقيا فنسجل أكثر من 2.6 مليون لاجئ معظمهم من جنوب الصحراء الكبرى، أما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتؤوي ما يقارب 17 بالمئة من اللاجئين في العالم حيث يقدر عددهم بـ 1.7 مليون لاجئ ، وفي أوروبا فيتواجد أكثر من 15 بالمئة من اللاجئين ويقدر عددهم بـ 1.5 مليون لاجئ أغليبيتهم من الكوسفو وصربيا وتركيا ، في حين في أمريكا تسجل أقل نسبة بـ 8 بالمئة من اللاجئين وأغليبيتهم من كولومبيا بـ 392600 لاجئ .

وبعد مرور أكثر من 6 سنوات من بداية الأزمة تغيرت الأرقام وجغرافية اللجوء في العالم بحيث أصبحت تركيا هي الدولة الأكثر استقبالا للوافدين بحجم أكبر من ثلاثة ملايين ونصف لاجئ يليها أوغندا بـ مليون وأربع مئة ألف وبنفس الحجم باكستان، التي سجلت تناقصا أو تراجعاً في أعداد اللاجئين لديها ، في حين تأتي لبنان في المرتبة الرابعة حيث تستقبل أزيد من مليون لاجئ على أراضيها وإيران يليها إيران بـ 979 ألف لاجئ، وهذا ويشير هذا التطور والحراك إلى مدى تأثير الأزمة السورية وطول قضيتها التي لا تزال إلى يومنا محل صراع القوى الكبرى، ولا تزال مصدراً لأعداد هائلة من اللاجئين في كل سنة، حيث قدرت عددهم المنظمة في سنة 2017 إلى ما يزيد عن 3,6 مليون سوري لاجئ، إلى جانب لبنان التي هي في نفس الحدود مع سوريا، والملاحظ كذلك أن هذا البلد سوريا تحول إلى بلد مصدر للاجئين بعدما كان بلد مستقبل للاجئين خاصة العراقيين منهم الذين عانوا من ويلات الحرب الخليج و الغزو الأمريكي على العراق سنة 2003 حيث قدر عدد اللاجئين في سوريا سنة 2011 نحو ما يزيد عن 750 الف لاجئ.



¹UNHCR, *A year of crises*, op cit, p 14

ويبين هذا الشكل الثالث أغلب الدول المصدرة لأعداد اللاجئين قبل بداية الحراك الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تصدرت المراتب الأولى الدول الآسيوية والإفريقية التي شهدت ولا تزال الكثير من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار، حيث أفغانستان مثلما أشرنا إليه من قبل أكثر من 2.6 مليون لاجئ، والعراق بـ 1.4 مليون لاجئ، ثم يليها الدول الإفريقية حيث تأتي الصومال الأولى بـ 1.07 مليون لاجئ، ثم السودان بنصف مليون لاجئ، فجمهورية الكونغو بـ 491 ألف لاجئ، وتأتي ميانمار في آسيا بـ 414 ألف لاجئ وكولومبيا بـ 337، ومن الملاحظ أيضا أن منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي من أكبر الدول المصدرة لحركة اللاجئين في العالم

وتختلف هذه المجموعة الهائلة من اللاجئين في العالم عبر خصائصهم الديموغرافية حيث يمثل 48 في المئة منهم من جنس الإناث، في حين 47 % من المجموع هم من فئة الأطفال الأقل من 18 سنة، و 13 % أقل من السن الخامسة في العمر، في حين نسبة 48% من اللاجئين هم من فئة العمر 18-60، أما المسنين المعدودين مع اللاجئين يقدر بنسبة 5% أكثر من 60 سنة.¹

أما في سنة 2017 فسجلت المنظمة UNHCR أن أكبر أعداد اللاجئين في العالم هم من السوريين حيث بلغ عددهم أكثر من 3,6 مليون لاجئ يليها أفغانستان بـ 6,2 مليون لاجئ وجنوب السودان بـ 4,2 مليون لاجئ، بحيث يشير إلى حجم كارثة حقيقية يعيشها المجتمع الدولي فسجلت المنظمة ما يزيد عن 68 مليون شخص فار من ديارهم نتيجة انعدام الأمن منهم 4,25 مليون لاجئ أكثر من نصفهم دون السن 18 سنة، و 10 ملايين شخص من عديمي الجنسية، وهي أرقام لم يسبق لها مثيل من قبل، بحيث يسجل بمعدل شخص نازح في العالم كل ثانيتين، هذا ما يدل على هول الكارثة.²

ثانيا: الهيئات الدولية و القانون الدولي لحماية نزوح السكان

تسعى الهيئات الدولية الأممية وبالتعاون مع مختلف الدول لسنترسة قوانين وتفعيل هيئات لحماية هؤلاء السكان الذين يتعرضون للهجرة أو التشريد أو اللجوء نتيجة النزاعات والصراعات المسلحة الدولية والإقليمية، فالقانون الدولي الإنساني بات يحمي أكثر من وقت مضى تلك الانتهاكات الوحشية والخطيرة على السكان.³

فيمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك اللاحقة كقانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الدولي الإنساني دورا حيويا في توفير الحماية للاجئين والنازحين على حد سواء، ويعتمد هذين الآخرين على اتفاقية جنيف 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 واتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 إضافة بعض من القوانين المتعلقة بحقوق التي مهدتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 مثل العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

ورغم حدة الظاهرة وقدمها واحتواء المنطقة العربية لنصف اللاجئين في العالم وتصديرها لأعداد أخرى هائلة من النازحين أو اللاجئين فلا تزال معظم الدول العربية غير موقعة أو منظمة إلى البروتوكولات أو الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين كاتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 ف 9 دول من مجموع 22 دولة بادرة إلى الانضمام والالتزام بهذه الاتفاقيات منها : موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان، الصومال، جيبوتي واليمن.⁴

وأهمها الصكوك الرئيسية الموجودة في القانون الدولي والتي تتعلق باللجوء والعوامل المحركة لها تتمثل في :

- 1966 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 1979 الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- 1984 الاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية وغير الإنسانية.
- 1989 اتفاقية حقوق الطفل
- 2000 البروتوكول الملحق بالاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل الخاص باندماج الأطفال في الصراعات المسلحة ، وأيضا البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال ودعارة الأطفال.
- 1951 اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين.
- 1967 الصكوك المتعلقة بالقانون الإنساني واللاجئين والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين و بوضع الأشخاص عديمي الجنسية 1967.

¹Ibid, p 34

²<http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html> vu le 10/01/2018

³مرابط زهرة، "الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011

⁴جامعة الدول العربية، "حماية السكان المضررين من النزوح (اللاجئين - النازحين - المهاجرين)"، الاجتماع القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2012

- 1996 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
 - الصكوك المتعلقة بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتعذيب.
 - الصكوك المتعلقة بمكافحة التمييز العنصري والعنصري.
 - الصكوك المتعلقة بالرق والاتجار بالرقيق.
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
 - 1969 اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا.¹
- و إلى جانب هذه الصكوك فهناك مجال عمل يهتم به الهيئات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين و اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة مراسلون بلا حدود والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان التي تعمل في مجال توفير حماية للاجئين والنازحين في العالم على غرار المنظمات المهمة فقط باللاجئين الفلسطينيين التي سندكرها لاحقا.
- إلا أن ما يعتري هذه الاتفاقيات وهذه البروتوكولات والترسنة القانونية التي وضعت لحماية و رعاية اللاجئين في العالم هو عدم التزام بعض الدول بها، على غرار عدم توقيعها من طرف جميع الدول مثلما أشرنا إلى ذلك فتعد اليمن البلد الوحيد في الخليج العربي الذي أمضى على بعض هذه الاتفاقيات وليس جلها، وتبقى بقية الدول العربية والخليجية وإن لم تحمي على هذه الاتفاقيات إلا أن لها سياسات خاصة بها نحو اللاجئين، وقد تتعامل وتبدي تعاون مع تلك المنظمات الدولية الخاصة باللاجئين كالأونروا ومنظمة غوث الخاصة باللاجئين الفلسطينيين أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها مثلما سنلاحظه لاحقا عند كل قضية لاجئين سنتناولها.

1- قضية اللاجئين الفلسطينيين:

خلال القرن الماضي عانى الفلسطينيون تجربة التهجير واللجوء في العديد من المرات؛ حيث كانت عملية التهجير الرئيسية أثناء الحرب العربية-الصهيونية الأولى (1948) والتي عرفت فيما بعد بنكبة 1948 والتي أسفرت على طرد ونزوح حوالي 597 ألف فلسطيني من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل؛ أي ما نسبته 66% من إجمالي الفلسطينيين، بناء على التقديرات الإحصائية للأمم المتحدة سنة 1950²، تبعتها عملية التهجير الثانية أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، والتي أسفرت هي الأخرى على تشريد وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه الوفود الأولى من اللاجئين الفلسطينيين تم استقبالها من طرف الدول العربية المجاورة؛ خاصة التي تربطها معها حدود؛ كالأردن ولبنان وسوريا، لتتوسع الدائرة فيما بعد وتشمل باقي البلدان العربية وبلدان العالم المختلفة.

ووفقا للتقارير الإحصائية يمثل حاليا اللاجئين الفلسطينيين أضخم تجمع للاجئين في العالم؛ حيث تشير إحصائيات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (UNRWA) لسنة 2012 أن هناك حوالي 4.99 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها، أين يتمركزون في الأردن بنسبة 43.5% (2.17 مليون)، مقابل 21.5% في قطاع غزة، و15.5% في الضفة الغربية، و10.6% في سوريا، و8.5% في لبنان.³

حيث نجد أن هؤلاء اللاجئين يقيمون في مخيمات منظمة وتحت إشراف وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ أين بلغ عددها الإجمالي 59 مخيم معترف به سنة 2012، يتواجد منها 10 مخيمات بالأردن، و12 مخيما؛ 3 منها غير رسمية في سوريا، و10 مخيمات في لبنان، أما في الضفة الغربية فيوجد 19 مخيما، في حين نجد أن هناك 8 مخيمات في قطاع غزة.⁴

كما بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) لنفس السنة حوالي 2.5 مليون لاجئ، يتواجد منهم حوالي 1.3 مليون في دولة الأردن، في حين بلغ عددهم في باقي الدول العربية حوالي 571000 لاجئ.⁵

وحسب ما تشير إليه الإحصائيات يمتاز اللاجئين الفلسطينيين من الناحية الديمغرافية بأنهم مجتمع فتي، أين نجد أن نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة تقدر بـ 41.7% من الذين يتواجدون على الأراضي الفلسطينية، وبنسبة 35.9%، و33%، و30% في كل من الأردن وسوريا ولبنان على التوالي، ومن الناحية الاقتصادية فيهم أقل مشاركة في النشاط الاقتصادي وأكثر عرضة للبطالة، ومن الناحية الاجتماعية يعرفون انخفاض نسبة الأمية وارتفاع التحصيل العلمي.⁶

بالإضافة إلى اعتبار اللاجئين الفلسطينيين الأكثر عددا، فإن قضيتهم تعتبر أيضا أطول قضايا اللجوء مدة وهي تفوق 60 سنة، ويعود السبب الرئيسي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين المطولة، في بادئ الأمر إلى ذلك القرار رقم 181 سنة 1947 الذي تم بموجبه إنهاء الانتداب البريطاني وتسليم فلسطين لليهود تنفيذا لـ "وعد بلفور"، وثانيا رفض إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، وهذا رغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في سنة 1948 الذي يضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ حسب الفقرة 11 هذا نصها: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، A/HRC/10/26، فيفري 2009

² - علا عوض. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، اليوم العالمي للاجئين: 2010/06/20. جهاز الإحصاء الفلسطيني، غزة 2010، ص 1.

³ - غازي الصوراني. معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1، غزة، 2012، ص 5.

⁴ - نفس المرجع، ص 5.

⁵ - نفس المرجع، ص 4.

⁶ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. اليوم العالمي للاجئين 2012، فلسطين، 2012، ص 3، 2.

دفع تعويضات عن ممتلكات الذين قرروا العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندها يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.¹

إلا أن هذا القرار (194) الذي يكرس حق العودة لم يحل المشكلة، ذلك أن إسرائيل ورغم مسؤوليتها الكاملة في هذه المشكلة قد وضعت شروطا في بادئ الأمر لتطبيقه والتي تلخص أولا: في أن تقديم تعويض للاجئين الفلسطينيين يرتبط بشرط تقديم تعويضات لليهود في البلاد العربية، وثانيا: في رفض عودة اللاجئين باستثناء 10% منهم، واقترح توطين البقية في أماكن لجوئهم من خلال منحهم حق الإقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة، ثم ما لبثت أن جعلت هذا القرار صعب التنفيذ بالشروط الإضافية التي وضعتها في مختلف القوانين التي سنتها، منها قانون الجنسية الذي يتضمن فقرات المراد منها بالتحديد منع الفلسطينيين بصفة دائمة من العودة إلى أراضيهم.

ومع مواصلة القانون الدولي المعاصر الذي يشمل جميع ضحايا الإبعاد القسري عن الوطن في مساندة قرار 194؛ خاصة حق العودة، من خلال مجموعة من المواثيق نذكر منها: المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (1951)، وبروتوكول 1967، المعاهدة الإفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (1981)، مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجرين (1997)،....² فقد واصلت إسرائيل هي الأخرى وبدعم أمريكي جهودها في إسقاط حق العودة والذي يتجلى في اتفاقية إعلان المبادئ سنة 1993 والتي أصبحت تعرف باتفاقية "أسلوا"، الذي أنجز عنها تأجيل القضايا الأساسية مثل: قضية القدس، والحدود، والمستوطنات، وكذلك تأجيل قضية اللاجئين إلى مرحلة المباحثات النهائية وفقا لما جاء في المادة الخامسة التي تتحدث عن الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم فيها، والتي من المفترض أن تبدأ في السنة الثالثة من تلك الفترة (الانتقالية).³

وأمام فشل المجتمع الدولي في إيجاد حل جذري لقضية اللاجئين الفلسطينيين من جانبها السياسي، فقد توجهت الجهود ومنذ البداية (منذ 1948) إلى التكفل بالجانب الإنساني لهذه القضية من خلال تخفيف معاناتهم، والتي انحصرت في تزويد اللاجئين بمختلف الخدمات الصحية والتعليمية، وبعض الإعانات الطارئة، ومنحهم الحماية الأساسية، وبما أن للاجئين الفلسطينيين وضع خاص طبقا للقانون الدولي للاجئين، من خلال المعاملة الاستثنائية في معظم المواثيق والاتفاقيات، والتي أنجز عنها خلق أنظمة خاصة لحماية هؤلاء.

ولذلك عكفت الأمم المتحدة على مساعدة هذه الأنظمة التي توفر الحماية للاجئين الفلسطينيين، ففي ديسمبر 1948 أقامت النظام الأول من أنظمتها الثلاثة الخاصة بتقديم المساعدة لهؤلاء اللاجئين، وهي "لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين" (UNCCP) التي كانت مهمتها الأساسية حماية اللاجئين وإحصاء ممتلكاتهم التي تركوها، وبعد عام تقريبا أوصت هذه اللجنة بتأسيس النظام الثاني المتمثل في "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى" (UNRWA) وذلك وفق القرار رقم 302 سنة 1949، ومن مهامها توفير الشغل والمساعدة للاجئين الفلسطينيين.⁴

وبما أن القرار 194 يهتم أساسا باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد لهم حقهم في العودة أو التعويض جعل هؤلاء اللاجئين غير مشمولين بالحماية تحت مظلة المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، لذلك إنشأ الأونروا كان تابع من هذا القرار، ولنفس السبب أيضا فإن النظام الثالث المتمثل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) المسؤولة عن بقية اللاجئين في العالم، قد خول لها فقط سد الفراغ والنقص الذي قد يحصل من قبل النظامين في حال توقف إحداها عن العمل.⁵

وما يمكن قوله عن وضع اللاجئين الفلسطينيين أنه رغم هذه الجهود الدولية المبذولة للتكفل بهم، من خلال تلك المنظمات لازال يفتقر للحماية الكافية التي تؤمن لهم حقوق الإنسان في الحياة اليومية (بطاقة الهوية، حرية السفر والتنقل، فرص العمل، سكن لائق، التعليم، إلخ)

2. قضية اللاجئين الصحراويون :

بعد أن استعمرت إسبانيا الصحراء الغربية سنة 1884 وانسحبت منها سنة 1976 وأنهت بذلك الحقبة الاستعمارية، لم يكن الحال كذلك بالنسبة للسكان الصحراويين الذين وجدوا أنفسهم في صراع آخر على أرضهم من طرف المغرب وموريتانيا كلا منهما يعتبر أن هذا الإقليم تابع لأرضه، ولقد رفضت المحكمة العدل الدولية ذلك في أكتوبر 1975 واعتبرت البوليساريو الحزب السياسي الوحيد الممثل لسكان الصحراء،⁶ وفي نفس الشهر قاد الملك الحسن الثاني ما يسمى بالمسيرة الخضراء اجتاز بها كامل

¹ - مركز بديل. حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2000، ص 11.

² - الصوري، 2012، ص 29، 33.

³ - ياسر درويش. "الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام"، ب: سلسلة أوراق عمل جامعة بيروت، وحدة الهجرة القسرية واللجوء، 2011، ص 11.

⁴ - مركز بديل، 2000، ص 21، 22.

⁵ - نفس المرجع، ص 21، 22.

⁶ رندة فرح، "الصحراء الغربية وفلسطين وتجارب اللجوء المشتركة بينهما"، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، أكسفورد، المملكة المتحدة البريطانية، سنة 2003، ص 17

أراضي الصحراء، واشتعلت حرب بين كليهما بين البوليساريو والجيش المغربي، وخلق أوضاع إنسانية جد متدنية لدى السكان، منهم المفقودين ومنهم المحتجزين ومنهم المشردين واللاجئون إلى بلدان أخرى.

ففي الوقت الحالي هنالك أعداد كبيرة من السكان الصحراويين يعيشون خارج منطقة جبهة البوليساريو والجمهورية الصحراوية العربية في مخيمات اللاجئين في الجزائر وموريتانيا وبعض الدول، ويقدر أعداد اللاجئين المتواجدين في تندوف ما يزيد عن 155 ألف لاجئ، كما أن هنالك ما يقارب عن 30 ألف صحراوي لاجئ موجدين في موريتانيا و 3.500 لاجئ في كوبا، وما بين 12000 و 15000 لاجئ في إسبانيا وأعداد أخرى مشتتة في بعض البلدان.¹

مختلف التقارير التي تنطرق إلى الحديث عن مخيمات اللاجئين الصحراويين تتحدث عن قساوة المنطقة التي يتواجدون فيها من حيث طبيعتها من جهة، وقسوة ظروفهم ووضعهم كلاجئين، فتندوف هي منطقة صحراوية صخرية يصعب العيش فيها، ولهذا فاللاجئين الصحراويين يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الدولية التي تقدم لهم، لتوفير حاجياتهم اليومية فمنذ 1993 يخصص مكتب الشؤون الإنسانية التابع للإتحاد الأوروبي، ووكالات دولية كبرنامج الغذاء العالمي وغيرها... برامج مساعدات سنوية تنقسم إلى مساعدات غذائية تمثل نسبة 84 % ومساعدات طبية تقدر بنسبة 9.4 % و 2.2 % مساعدات لإعادة التأهيل والشؤون الإدارية، وتهدف هذه المساعدات إلى توفير الأغذية الضرورية والمحافظة على ظروف المعيشة والحالة الصحية للاجئين، وكذلك تمويل إعمار المدارس والمستشفيات.²

مع صعوبة وقساوة الطبيعة إلى جانب الظروف التي يتواجد فيها هؤلاء الصحراويون فإن الوضع الصحي لا يحسد عليه، فالحصول على مياه الشرب مسألة في غاية الصعوبة للطبيعة الصحراوية الجافة ناهيك عن سوء التغذية وقلته و الحصول على رعاية صحية لا تتوفر إلا للمحظوظين من هؤلاء السكان.

يعد الإسهال في الصيف والتهاب الجهاز التنفسي في الشتاء، وآثار سوء التغذية ورداءة مياه الشرب أهم الأمراض والأعراض الأكثر انتشارا خاصة عند الأطفال والمسنون، (ف 10 % من الأطفال يعانون من سوء التغذية بشكل حاد، و 46 % يعانون من سوء تغذية مزمن، و 71 % من الأطفال تحت الخامسة يعانون من الأنيميا، و 19 % من النساء يعانون من نقص فيتامين ج)، إلى جانب الصمم ونقص حاسة السمع والتهاب السحائي، أكثر الإشكالات الصحية التي يعانون منها.³

الطابع الثقافي للصحراويين هم بدو رحل بطبيعتهم ولكن الظروف أجبرتهم على الاستقرار في تلك المخيمات لأجل قضيتهم، وتلعب المرأة الصحراوية في هذه المخيمات دورا أساسيا نابعا من ثقافتها، وأدوارها التي تؤديها في المجتمع الصحراوي، فهي التي تدير وتتحمل مسؤولية الصحة والتعليم والخدمات الإدارية والاجتماعية، وقد بدأت هذه الولايات تشهد بفضلها، مولد أجيال جديدة، متعلمة وبشهادات في الطب والتربية ومختلف العلوم الأخرى تؤدي أدوارها داخل تلك المخيمات وتعمل في تنوير وتنمية مجتمعاتها والعمل على قضيتهم سياسيا وإداريا واجتماعيا.⁴

وهكذا منذ 42 سنة لوجود هذه المخيمات فلا يزال الوضع غير مستقر بالنسبة لهؤلاء اللاجئين ولو كان هنالك تطور في بعض النواحي إلا أن قضيتهم الإنسانية لا تزال تعاني أزمات، كانفصال هؤلاء اللاجئين عن ذويهم، فرغم كل التدابير الأممية التي وضعت، والحلول التي أوجدت، إلا أنها تبقى ظرفية في الغالب.

ويعد الهاجس الأكبر في هذه القضية هو تراجع الدول المانحة في بعض الأحيان لصناديق الإغاثة والتبرعات التي تصل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، بغية التغلب عن النقص أو العجز الذي يصيبها في بعض الأحيان للتكفل بهؤلاء اللاجئين، وفوق كل هذا فهم ينتظرون يوما ويرون فيها تسوية لوضعيتهم، حتى يتمكنوا بحقوقهم المدنية والمشروعة في الحصول على استقلال أراضيهم وبناء وطنهم.⁵

3. اللاجئون العراقيون:

على الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها العراق وذلك التنوع الإثني والحضاري والثقافي وحتى الإيديولوجي منه لم يكن عاملا مساهما في البناء الحضاري، أكثر مما كان عاملا للاستقرار في المنطقة نتيجة الصراعات الطائفية أو حتى التدخلات الأجنبية التي شهدت آخرها في 2003 من طرف أمريكا وحلفائها، التي خلفت ورائها دمارا هائلا وقصصا مروعة، و أثار للدم لم تحف إلى يومنا هذا.

فالتاريخ الحديث لبلاد الرافدين غني بتلك النزاعات والحروب التي أتت على الأخضر واليابس وبل تجاوزت الحدود في بعض الحالات مما خلفت أوضاع إنسانية جد كارثية، من أمراض مستعصية ومشردين ونازحين ولاجئين في دول أخرى وتعد القضية العراقية في السابق ثاني أكبر قضية للاجئين في المنطقة بعد القضية الفلسطينية، كما أن حجمها الحالي بعد الحرب الأمريكية في 2003 تعد من أكبر أزمات النزوح التي شاهدها المنطقة منذ 1948، ولم يكن الاحتلال وحده ذو وحشية نفر السكان

¹ Crisis Group International، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 11-65، بروكسل، 2007، ص 9

² ناتالي دوكيك و آلانبييري، "اللاجئون الصحراويون: الحياة بعد مغادرة المخيمات"، نشرة الهجرة القسرية، رقم 06، أكسفورد، المملكة المتحدة البريطانية 1998، ص 18

³ ناتالي دوكيك و آلانبييري، مرجع سابق، ص 19

⁴ رندة فرح، مرجع سابق، ص 20

⁵ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية"، رقم S/2004/325، 65 أبريل 2004

من اللا أمن بل استمرارها في أشكال التفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف والصراعات الطائفية، وانتهاكات حقوق الإنسان عملاً في استمرار تلك الحركات من النزوح واللجوء في المنطقة.

حيث قدر في 2007 ما يزيد عن مليونين لاجئ على الأقل عراقي في المنطقة موزعين على مختلف البلدان، حيث سوريا وحدها تحصى على ترابها ما يقارب مليون ونصف المليون لاجئ عراقي لاجئ في وطنهم، أغلبهم من فئة الأطفال حوالي 53 % أقل من 18 سنة، وأغلبهم موجودين في محافظتي دمشق و ريف دمشق، وبعضهم موزعين ما بين حلب بنسبة 4.5% والحسكة بنسبة 4% ثم حصص بنسبة 2.32%¹.

وهناك أيضاً ما بين 450 ألف و 500 ألف لاجئ عراقي دخلوا الأراضي الأردنية بعد حرب 2003 حتى غاية 2011، والذين يتعايشون مع المجتمع الأردني في مختلف الأحياء والمناطق، يتقاسمون معهم أعباءهم ومشاكلهم التي يعانون منها السكان المحليين، في قلت الموارد (نقص المياه في الأردن، فاتورة استيراد النفط من الخارج أكثر من 98% من الاستهلاك...) و يتركز تواجدهم أكثر في العاصمة عمان وبشكل أقل وبأعداد متفرقة في محافظات إربد، الزرقاء، مأدبا وفي بعض المناطق الشرقية.²

وعلى خلاف سوريا والأردن التي تظم أكبر عدد من اللاجئين العراقيين، هنالك أرقام مختلفة موزعة أساساً في المنطقة وخارجها حيث يتوزع أكثر من 200 ألف لاجئ عراقي على مختلف دول الخليج، و 50 ألف في لبنان، وما بين 40 و 60 ألف عراقي في مصر و 60 ألف عراقي في جمهورية إيران الإسلامية، و 10 آلاف عراقي في تركيا.³

من بين أهم خصائص اللاجئين العراقيين، جلهم مقل من مناطق حضرية (ككربلاء، البصرة، الأنبار، النجف، نينوى...) وبالتالي فكان إقبالهم على المناطق الحضرية بشكل أوسع من غيرها من الملاجئ والمخيمات لدى أجهزة المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، بل وأكثر من ذلك كان اعتمادهم على أنفسهم وعلى مواردهم أهم سميت يتصفون بها، إلى أن تجاوزت أعدادهم الهائلة و تدهور أوضاع الكثيرين منهم، وعدم تمكنهم من تدبير شؤونهم، لقوا أنفسهم بين عدة خيارات، العودة إلى ديارهم وتحمل عناء ذلك اللا أمن وللأستقرار، أو البقاء في المخيمات وفي أرض اللجوء دون الحصول على عمل مستقر وخدمات أساسية، أو طلب اللجوء في بعض الدول الغربية التي كانت ميزة خاصة لدى اللاجئين العراقيين فقد سجلوا أعلى النسب لطلبات اللجوء لدى الدول الغربية في السنوات الأخيرة، 2007 أكثر من 45% من طلبات اللجوء في العالم من اللاجئين العراقيين.⁴

ومن الخصائص الديموغرافية لهؤلاء اللاجئين أيضاً فهم يتوزعون حسب الجنس بنسبة 47% من الإناث و 53 % منهم من الذكور، إلا أن مجموعة هائلة من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية هي من المستضعفين و الفئات الهشة في المجتمع بتسجيل أمراض مستعصية و أمراض مزمنة وحالات إعاقة أو حالات تعذيب ومسنين ونساء معرضات للخطر، حيث 36 % من المتواجدين في دمشق هم من ذوي الاحتياجات الخاصة.⁵

4. النازحون الليبيون:

من بين الخصائص الحديثة لقضايا اللجوء أو التهجير القسري سواء داخل حدود البلد أو خارجها هي تعدد مسبباتها، و عدم القدرة على تنبؤها و ضخامة حجمها و سرعة تدفقها ويمكن أخذ الحالة الليبية كنموذج مصغر لتلك الخصائص، فقد بدأت الاحتجاجات في ليبيا متأثرة بحربها تونس، إلا أنها قوبلت بالاضطهاد من معمر القذافي و حرب ضروبين مختلف القوات الخارجية أتت على قرى ومدن بأكملها داخل الأراضي الليبية، فأصبحت الحدود الليبية تشهد طوابير طويلة للنازحين والفارين من الحرب وويلاتها، ففي نهاية فيفري من سنة 2011 أصبحت الحدود التونسية تستقبل أكثر من ألف شخص في الساعة، تاركين ورائهم منازلهم وممتلكاتهم خائفين مرعوبين من صدمة العنف ، ومن المصير المجهول الذي ينتظرهم.⁶

ومن خصائص اللاجئين الليبيين الذين فروا إلى كل من تونس ومصر خاصة، وباقي الدول المجاورة أو عبر البواخر إلى بلدان أخرى، أنهم لم يكونوا مهجرين بالمعنى الفني للمصطلح، بل كان معظمهم من المهجرين من الدرجة الثانية أي كانوا عمالاً في ليبيا أو باحثين عن فرص عمل من دول أخرى ومن جنسيات مختلفة، من مصر أو تشاد أو السودان فتشير إحصائيات قبل الأزمة أن هنالك أكثر من 2 مليون مهاجر في ليبيا ومنهم 600 ألف مهاجر غير شرعي، هربوا أثناء النزاع، ونظراً للاتفاق والتعاون القائم بين مفوضية اللاجئين و منظمة الهجرة الدولية وبالتنسيق مع الدول المستقبلة فقد تم التعامل مع هذه القضية بالتعامل مع اللاجئين المهاجرين واللاجئين كل على

¹ أمل حمدي ذكاء، "الاحتلال الأمريكي للعراق وانتهاك حقوق الأطفال العراقيين"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 3 - 4، دمشق، 2010، ص 405

² خليل مصطفى البرابعة، تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 41

³ أندرو هاربر، "اللاجئون العراقيون بين الرفض والتجاهل"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد خاص عن العراق، 2008

⁴ خليل مصطفى البرابعة، مرجع سابق ص 42

⁵ أندرو هاربر، مرجع سابق، ص 6

⁶ أنطونيوغتاز، "دروس إيجابية من الربيع العربي"، نشرة الهجرة القسرية: شمال أفريقيا والتهجير في عامي 2011-2012، رقم 39، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، جويلية 2012، ص 3

حدى، بشكل لافت للانتباه ومنوه عليه من قبل العديد من المنظمات والمتابعين لهذا الشأن، فقد تم إعادة ما يقارب أكثر من 218 ألف مهاجر إلى بلدانهم عن طريق تونس أو مصر في 2011 والتي اعتبرت من بين أكبر حملات الإخلاء في التاريخ.¹

لم يكن إعادة تهجير العمال المتعديدي الجنسيات إلى بلدانهم بعدما فروا من ليبيا وحده كافيا لينهي الأزمة، فقد كانت هنالك فجوة الحماية لأنهم لم يكونوا خاضعين لأي من الصكوك القانونية الدولية، وقد كان هنالك صنفان من اللاجئين عالقين هم الليبيون و الأفارقة المنتمون إلى دول جنوب الصحراء الذين تعيش بلدانهم أزمات أيضا كإريتريا والصومال والسودان، فالليبيون الذين لجؤوا إلى تونس قدر أعدادهم في بادئ الأمر بحوالي 150 ألف لاجئ، لقوا ترحاب وتعاون من التونسيين وتم استقبالهم وتقديم لهم الرعاية، وفقا للاتفاقية الموجودة بين البلدين، ناهيك عن القواسم المشتركة بينهم من عوامل ثقافية واجتماعية وحتى اثنية ساعدت في احتواء هذه الأزمة، على عكس الأفارقة الذين لم يسمح لهم إلا بالدخول إلى المخيمات (مخيم شوشة- 4276 لاجئ) ولم يعطى لهم حق التمتع الكامل باللجوء وتم العناية بهم عن طريق المفوضية، حالهم حال اللاجئين في مخيم سلوم بمصر الذي يحوي حوالي 1442 لاجئ في شهر أوت 2011.²

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأفارقة لم يتم إعادة توطينهم أو إعادة ترحيلهم إلى ليبيا كون النظرة السلبية التي حملت تلك النزاعات نحوهم، باستعمال القذافي ما سمي بالمرتزة الأفارقة ضد الليبيين و ضد السكان ولهذا سادة نظرة سيئة وبدي الخوف من العودة إلى ليبيا عند الكثير من الأفارقة.

5. اللاجئين السوريون:

هنالك عدة نقاط تقاطع بين القضية الليبية والسورية من زاوية السكان اللاجئين من أهمها كون الدافع أو السبب نفسه فالقضية أتت في إطار الحراك الاجتماعية التي شهدته المنطقة مؤخرا، وفي حجم الأزمة بينهما، إلا أنهما يختلفان عن الحراك الاجتماعي في تونس أو ما اصطلح عليه (بربيع تونس أو ثورة الياسمين) التي أطاحت بالرئيس بن علي ومصر التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك وربما حتى في وبشكل أقل في اليمن أو البحرين، فالحراك الاجتماعي في ليبيا وسوريا استغرق مدة طويلة وغلب عليهما ذلك الطابع الدموي و توسع نطاق العنف والجرائم المرتكبة باستعمال الأسلحة الحربية الثقيلة بين الشعب والسلطة أو الجماعات المسلحة على حد قول السلطة³، وحتى أصبحت مناطق صراع بين القوى الأجنبية على هذه الأراضي لدى بعض المخللين، والنقطة الثانية يمكن أن تظهر في حجم اللاجئين والمهاجرين المتواجدين داخل الأراضي السورية مثلها مثل ليبيا مثلما أشرنا إليه سابقا فسوريا تعتبر من أكبر البلدان التي تستقبل اللاجئين أعظمهم من العراقيين والفلسطينيين ومن جنسيات مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك حوالي مليون ونصف لاجئ عراقي أي أكثر من 89% من اللاجئين في سوريا، وحوالي 1,61% منهم لجؤوا إلى سوريا إبان التدخل الأمريكي في العراق حيث نزحوا إلى سوريا،⁴ وبتأزم الوضع في سوريا نتيجة تلك الأعمال المسلحة التي أعقبت الحراك الاجتماعي بين السلطة والجيش الحر، جعلت منها منطقة غير آمنة، ما عجلت بهروب آلاف السكان، ففي جويلية 2012 فر أكثر من 20 ألف لاجئ عراقي من منطقة الصدامات في ضاحية السيدة زينب، كما أنه تم تسجيل تضرر نصف الفلسطينيين اللاجئين في سوريا والذين يقدر عددهم بـ 500 ألف لاجئ.⁵

ونظرا لاستمرار النزاعات في بعض المناطق خاصة في حلب ودمشق وريف دمشق تضرر الكثير من السكان في هذه المناطق فنزح أكثر من 638286 لاجئ في جانفي 2013 إلى دول مجاورة كلبان و الأردن وتركيا والعراق وشمال إفريقيا، و أكثر من مليون لاجئ ومشرّد داخل مناطق سوريا، وتشير إحصائية المفوضية اللاجئين إلى أنه تم إحصاء 206666 لاجئ سوري في لبنان إضافة إلى 13.000 لاجئ فلسطين وفدوا من سوريا إثر تعرض مخيماتهم إلى العنف والقصف، أما الأردن فاستقبلت أكثر من 185.244 لاجئ وتركيا سجلت تواجد 154.705 لاجئ من سوريا، أما العراق فقد توافد إليها ما يقارب 72480 لاجئ سوري على خلاف العراقيين اللاجئين في سوريا الذين عادوا إلى بلدانهم بعد نشوب النزاع، وفي مصر سجلت أيضا ما يربو عن 13774 لاجئ دخلوا أراضيها.⁶

وليس فقط دول الجوار التي استقبلت تلك الوفود الهائلة للاجئين السوريين فقد هربوا أيضا بشكل متزايد إلى ملاجئ خارج المنطقة منها الجزائر، فلقد قدرت مصادر حكومية من وزارة الداخلية أنه قد تم رصد أكثر من 12000 لاجئ سوري دخلوا الجزائر، وتقدرهم مصادر أخرى معتمدة لدى المفوضية السامية للاجئين إلى أن

¹ أمبروسو، 2012، مرجع سابق، ص 7

² نفس المرجع السابق، ص 07

³ جامعة الدول العربية، "البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا"، رقم: ق 04/12/12/023 ص 0774 الصادر في الدوحة، 2012/12/09

⁴ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا، "تقرير إحصائي"، ديسمبر 2012

⁵ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سوريا OCHA، "النشرة الإنسانية"، العدد الخامس، أوت 2012

⁶ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "مستجدات الاستجابة الإقليمية للاجئين والسوريين في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر"، 17 جانفي 2013

هنالك أكثر من 25000 لاجئ سوري في الجزائر يقيم بعضهم في الحدائق العام (بور سعيد، ساحة السكوار بالعاصمة) و بعض المباني العامة،¹ كما أن هنالك أكثر من 12000 لاجئ سوري فروا إلى أوروبا ملتجئين اللجوء في مختلف دولها.²

وتعد نسبة 50.5 % من اللاجئين السوريين هم فئات النساء في حين أن هنالك 49.5 % من الذكور وتسجل المفوضية أيضا أن 38.1 % منهم أقل من سن 18 سنة، وما يلفت الانتباه إلى أن هنالك نسب عالية من اللاجئين من ذوي الاحتياجات الخاصة، أكثر من 27.688 شخص يحتاجون دعم موجه من بينهم أكثر من 15 ألف حالات طبية حرجة وأكثر من 7 آلاف ناجون من التعذيب وأكثر من 4.5 ألف امرأة في خطر و 2.5 ألف طفل يافع في حالة خطر و 2.3 ألف معاق، و 1.8 ألف مسن و 217 طفل دون عائلة.³

ومع استمرار الأزمة وصل أعداد اللاجئين السوريين في سنة 2015 إلى ما يفوق الأربعة ملايين لاجئي منهم ما يزيد عن 1،9 مليون لاجئ سوري مسجل من قبل الحكومة التركية بعضهم موزعين عبر 25 مخيم وأغلبهم خارج المخيمات، و ما يقارب 1،2 مليون لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية في مصر (132 ألف) والعراق (250 ألف) والأردن (629 ألف) ولبنان (1،1 مليون) و 24 ألف مسجل في شمال افريقيا و 348 ألف لاجئ سوري في أوروبا منهم 163 ألف بين السويد وألمانيا.⁴

إلا أنه ويمرور أكثر من 6 سنوات من الأزمة لا يزال الحال على ذلك ويزداد تعقيدا يوما بعد يوم ففي النصف الأول من عام 2017 تعرض أكثر من 3،1 مليون سوري للنزوح والفرار من موطنهم أي بمعدل 7 آلاف شخص في اليوم الواحد، كما تعدى عدد النازحين داخليا ما يفوق 6،7 مليون.⁵

ولقد ساهمت المفوضية وبالتعاون مع الهيئات الدولية و هيئات المجتمع الدولي والمجتمع المدني وبالتعاون مع حكومات الدول المضيفة إلى إجراءات طارئة للتكفل بمؤلاء اللاجئين كالتكفل بالرعاية الصحية الأولية والصحة النفسية والتكفل بتعليم آلاف الأطفال بالتنسيق مع اليونيسيف، ومساعدات غذائية مع الفاو والحكومات المستقبلية تخمك عن المساعدات الغير غذائية كاللبسة الشتوية والأغطية...

إلا أنه ومع حجم الأزمة وشدة النزاعات التي أصبحت تعد من بين الأكثر دمارا ومأسوية في التاريخ الحديث، أصبح اليأس يخيم على هؤلاء اللاجئين لعدم إيجاد حل لهم وهشاشة الاتفاقات المتوصل إليها، وطول تشردهم ومعاناتهم سوء أوضاعهم المأسوية، مع نيل التعب للقائمين على هؤلاء اللاجئين خاصة الدول المستضيفة من ذوي الاقتصادات الهشة كالأردن ولبنان، وضعف المساعدات الدولية، بحيث أنه لم يتم الحصول سوى على 39 بالمئة في عام 2017 من الأموال المطلوبة لبرامج التكفل باللاجئين في الدول المضيفة ولدى المنظمة الأممية السامية لشؤون اللاجئين.⁶

كل هذا وتسجل المنطقة بعض القضايا التي أدخلت في طي النسيان أو تناساها المجتمع الدولي كاللاجئون السودانيون المتواجدون في عشوائيات القاهرة، وأشهرها المنطقة المعروفة بـ كيلو ربعة ونصف على طريق القاهرة السويس، المزاحين إبان الحروب خاصة في جنوب السودان، وإن كانت مصر تصرح أن هنالك ما يقارب 5 ملايين نازح سوداني يعيشون في القاهرة، إلا أن مفوضية اللاجئين تصرح بأرقام أخرى حيث أحصت أكثر من 800 ألف لاجئ سوداني طيلة التسعينات، وهم يمثلون نسبة 76 في المئة من اللاجئين في مصر من غير الفلسطينيين.⁷

ولا ينكر المجتمع الدولي على الأقل بما يبيده السودان من كرم الضيافة تجاه اللاجئين الأفارقة، هذه المنطقة الدائمة الصراع والأزمات، حيث يتواجد في السودان على الأقل ثلاثة مخيمات متواجدة في مستوطنة أبو رخم للاجئين التي أنشئت عام 79 واحدة في أبو رخم وتندبة ووادي عوض تضم عدة أنواع من اللاجئين منهم من إريتريا والكونغو وأوغندا وإثيوبيا والتشاد، تنتهج معهم السودان سياسة مخيمات الاكتفاء الذاتي بإعطائهم أراض للزراعة يستصلحوها، ومهن يحترفونها كسياسة للتكفل بقضايا اللجوء المطول.⁸

¹ خصصت الدولة الجزائرية لهم إقامة خاصة في سيدي فرج

² مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سوريا OCHA، "النشرة الإنسانية"، العدد الخامس، أوت 2012 ص 06

³ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا، "تقرير إحصائي"، مرجع سابق، ص 2

⁴ الحكومة السورية المؤقتة، وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين، إحصائيات اللاجئين السوريين، الإدارة العامة لشؤون اللاجئين سوريا بتاريخ 2015/09/1

⁵ <http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/10/59e638cf4.html> vu le 10/01/2018

⁶ ibid

⁷ بسكال غزاله، "الملفات المغلقة في طي النسيان، النازحون السودانيون في عشوائيات القاهرة"، النزوح في أفريقي، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، أبريل 2003، ص 22

⁸ طارق مصباح يوسف، "مخيم أبو رخم بالسودان تقرير شخصي، سكان المخيمات"، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، 1998، ص 15

كما أن اليمن أيضا من بين الدول التي لها داع في موضوع اللاجئين، وقد تكون الوحيدة في المنطقة التي انضمت إلى اتفاقية اللاجئين 1915 وبروتوكولها الصادر عام 67 فأصبحت من بين البلدان الأكثر أمانا للاجئين ففي مارس 2002 سجلت المفوضية ما يربو عن 71 ألف لاجئ في اليمن، منهم الصوماليون، الذين تستقبلهم اليمن دون مراجعة ولا شروط، مثلهم مثل الإثيوبيين الذين يبلغ عددهم حوالي 1269، كما يوجد في اليمن مخيم واحد فقط للاجئين اليوساء المعترف بهم، الذي يقع في الحزق قرب ميناء عدن، وإلا فالمفوضية تشجع بقية اللاجئين على الاندماج المحلي، خاصة وأن قضاياهم عالقة ولا حل لها، كالصوماليين الذين يقطنون ضاحية البساتين والذين يقدر عددهم 20 ألف وفدوا إليها في 1992.¹

على غرار السودان واليمن فأزمة الصومال تأخذ بعدا آخر حتى لقبت حالتها بالأزمة الدائمة والثقب الأسود من الموت والكوارث وانعدام الأمن، حتى وإن كان بشكل يصعب تصوره، فعدد المشاكل يفوق عدد الحلول إذ يعاني نصف الشعب الصومالي أزمة الغذاء وسبل العيش، إضافة إلى الجفاف وأزمات في الدولة وما إلى غير ذلك... فاللاجئون الصوماليون يعتبرون من القضايا المنسية تماما والتي طال عليها الزمن، و تعد كينيا البلد الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين الصوماليين، حيث قدرت المفوضية تعدادهم في 2005 في حدود 150 ألف لاجئ، ولا تخلوا هذه الأخيرة أيضا من مشاكلها والا أمن فيها حتى غدت هي الأخرى تصدر أعداد من اللاجئين في المنطقة وإلى البلدان الأخرى.²

الانعكاسات والنتائج:

إن من بين أعقد وأصعب المشاكل الإنسانية التي يعاني منها اللاجئون في العالم ويعاني منها المجتمع الدولي الآن هي تلك حالات التي يطلق عليها حالات النزوح المطول والتي تمتد لأكثر من خمس سنوات لفئة سكانية تقدر بأكثر من 25 ألف لاجئ يعيشون في المنفى، كحالات الفلسطينيين والعراقيين النازحين في مختلف بلدان الشرق الأوسط، والتي قد تستمر لسنوات أخرى نتيجة للأوضاع السائدة في البلد الأصلي و استمرار هذه الحالات تنتج عدة آثار من بين أهمها:

- عدم اهتمام بعض الفاعلين في حل الأزمة يؤدي إلى فشل تعاطي البلد المضيف مع القضية فتعزز فكرة أنهم يشكلون عبئا وتخوفا أمنيا مما يؤدي بهم إلى حشرهم في مخيمات.
- الحشر المطول في المخيمات يؤدي إلى تداعيات إنسانية خطيرة كسبل العيش في تلك المخيمات، كالعنف الجنسي والجسدي، والأوضاع الخطيرة للمسنين والأطفال وأصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تلك المخيمات كثيرا ما تفرض قيودا في حرية البحث عن العمل و الاستزاق مما يؤدي بهم إلى الاعتماد المفرط على المساعدات الدولية والتي في بعض الأحيان لا تتعدى حد الكفاف فيقعون في حياة الفقر والإحباط وضباب الأمل.
- غالبا ما يكون وضع اللاجئين خاصة في المناطق الحضرية عرضة للمضايقات والاستغلال و في حالة خوف دائمة من الاعتقال، إلى جانب أنهم غير ظاهرين للمجتمع الدولي فلا يتلقون تلك الحماية أو المساعدات الموجهة لهم من الوكالات الدولية و الجهات المانحة.
- ويعيش النازحون في الكثير من الحالات دون حماية من حكومات بلدانهم الأصلية أو المضيفة، مما ينقص ويصعب عليهم الحصول على بعض الحقوق الاجتماعية كالعمل و فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، التقاعد...
- تشكل قضايا اللاجئين مصدر مخاوف سياسية وأمنية للبلد الأصلي والمضيف على حد سواء ككونهم مصدر نزاع أو من إقليم متنازع عليه، أو شهود عملية عسكرية المخيمات أو تهريب الأسلحة والمخدرات والمتجارة بالنساء والأطفال وتجنيد الأطفال والمترقة في الحروب.
- وبمرور الزمن تصبح إقامة اللاجئين مع سكان البلد المضيف مصدر تنافس على الموارد الشحيحة مصدرا متزايدا لانعدام الأمن، وقد يؤدي بسكان المخيمات إلى اتباع استراتيجيات للتكيف مثل قطع الطرق وممارسة البغاء والتجارة الغير شرعية.³
- كما أن ذلك التنقل الكثيف في الحالات الطارئة كثيرا ما يكون مصدر لتنتل الأمراض والأوبئة و حدوث صدامات بين السكان المضيفين والسكان اللاجئين.

الخاتمة:

¹ نيسيا ه.ب. هيوز، "اليمن واللاجئون مواقف تقدمية وخواء على صعيد السياسات"، النزوح في أفريقيا، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، أبريل 2003، ص 33

² آنا لندي، "الأزمة والنزوح في الصومال"، النزوح المطول، نشرة الهجرة القسرية، عدد 33، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، سبتمبر 2009، ص 18

³ غيل لوشر، جيمس ميلنر، "فهم التحدي"، نشرة الهجرة القسرية: النزوح المطول، العدد رقم 33، مركز الدراسة اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، سبتمبر 2009، ص 11/10/9

إن قضية اللاجئين لم تكن وليدة اليوم ولا وليدة المجتمعات المعاصرة فقد كانت الهجرة بصفة عامة أو الهجرة القسرية بصفة خاصة نتيجة الخوف من حروب أو نزاعات أو أزمات منذ أن وجد الإنسان و وجدت المجتمعات، إلا أن تعقدها في وقتنا الحاضر، هي تلك الضوابط في حرية تنقل الأشخاص بين الحدود السياسية والإقليمية للبلدان، وخاصة بعد الثمانينات من القرن الماضي بعد تشديدها، وتقييدها بشكل أكبر، في الدول الغربية مما أنتجت إشكالات جديدة وظواهر عديدة في تنقل وهجرة الأشخاص بين البلدان، هذا إلى جانب الضوابط القانونية في حق الملكية وحق العمل والحماية الاجتماعية والصحية وما إلى غير ذلك من متطلبات الحياة التي يواجهها العديد من اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية في عالمنا اليوم نتيجة الفراغ القانوني، أو عدم الالتزام بتلك الاتفاقيات المبرمة لحماية اللاجئين من طرف جميع الدول.

ومن المفارقة أن يتكون الحجم الهائل لقضايا اللجوء والنزوح في العالم حول منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، فتحوي هذه المنطقة أكبر قضايا اللجوء وأطولها وأشدها وأعقدها، ومن المفارقة أيضا أن نجد معظم هذه الدول غير ملتزمة بتلك القوانين الدولية والاتفاقية المبرمة بين الدول للحماية هؤلاء النازحين من الأطفال والنساء والشيوخ والمعاقين والمتعرضين للخطر أو التعذيب أو الخوف، حتى أصبحت المنطقة تغدو وكأنها مسرح لمأساة العالم، ومرتع الخوف والالام للسكان.

تتعدد قضايا اللجوء وقصص مآسي النازحين التي طالت أمدها ولم يلقى لها حل إلى طيها في النسيان كالفلسطينيين الذين يحملون يوما يعودون إلى وطنهم ويسترجعون ممتلكاتهم أو الصحراويين أو السودانيين أو الصوماليين الذين لم يجدوا حتى أرض آمنة للجوء فيها، كل هذا ولا تزال تشهد المنطقة عدم استقرار ومزيد من حركات اللجوء والنزوح آخرها، الأزمة السورية والليبية التي لم يوجد لهما حل إلى يومنا هذا، ومرشحة لبقاء الأوضاع كما هي أو لاستمرارها، وليست القضية العراقية منا بعيد فرغم خروج الاحتلال إلى أنها لم ترى الاستقرار بعد، وأزمة نازحيها ولاجئينها بقية تغدو مكانها.

كلهم على حد سواء، مثلهم كغيرهم من اللاجئين في العالم يحتاجون الشعور بالأمان لكي يعملوا ويعيشوا مثل الآخرين، فالحياة في ظل الخوف هي حياة منهكة ومفسدة وتعيسة وهذا ما فروا منه من أوطانهم، وكل ما يحتاجون إليه في تلك الملاجئ أو خارجها هو التمتع بأبسط الحقوق كالرعاية الصحية وتعليم أبنائهم، وحقوق اجتماعية مدنية وأنشطة هادفة كالتى كانوا يمارسونها في بلدانهم، إضافة إلى إعطائهم القدرة على التحكم في حياتهم كتنظيم صفوفهم وتدعيم أعضائهم وتنمية مواردهم لإيجاد طرق أفضل للتكيف.

قائمة المراجع :

1. الجلالي علي عبد الرزاق، علم الاجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010
2. أمل حمدي دكاك، "الاحتلال الأمريكي للعراق وانتهاك حقوق الأطفال العراقيين"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 3-4، دمشق 2010.
3. أمل عيد. الهوية عند اللاجئين الفلسطينيين بالجزائر من خلال عملية التوافق النفسي والاجتماعي، ب: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، جامعة البليدة، (د.ت)
4. آنا لندلي، "الأزمة والنزوح في الصومال"، النزوح المطول، نشرة الهجرة القسرية، عدد 33، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، سبتمبر 2009
5. أنتوني غرترز، دروس إيجابية من الربيع العربي، نشرة الهجرة القسرية: شمال أفريقيا والتهجير في عامي 11-2012، رقم 39، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، جويلية 2012
6. أندرو هاربر، "اللاجئون العراقيون بين الرفض والتجاهل"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد خاص عن العراق، 2008
7. بسكال غزلة، "الملفات المغلقة في طي النسيان، النازحون السودانيون في عشوائيات القاهرة"، النزوح في أفريقي، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، أبريل 2003.
8. جويدو أمبروسو، على حدود الأزمة، نشرة الهجرة القسرية: شمال أفريقيا والتهجير في عامي 11-2012، رقم 39، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، جويلية 2012
9. خليل مصطفى البزايعة، تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012
10. علا عوض. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، اليوم العالمي للاجئين: 2010/06/20. جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2010
11. غازي الصوري. معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1، غزة، 2012
12. غيل لوشر، جيمس ميلنر، فهم التحدي، نشرة الهجرة القسرية: النزوح المطول، العدد رقم 33، مركز الدراسة اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، سبتمبر 2009
13. طارق مصباح يوسف، "نحيم أبو رخم بالسودان تقرير شخصي، سكان المخيمات"، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، 1998
14. رندة فرح، الصحراء الغربية وفلسطين وتجارب اللجوء المشتركة بينهما، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، أكسفورد، المملكة المتحدة البريطانية، سنة 2003
15. مرابط زهرة، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011

16. موريس هالبواك، المورفولوجيا الاجتماعية، تر حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986
17. ناتالي دوكيك و آلانثيري، اللاجئون الصحراويون: الحياة بعد مغادرة المخيمات، نشرة الهجرة القسرية، رقم 06، أكسفورد، المملكة المتحدة البريطانية 1998
18. نيسيا ه.ب. هيوز، "اليمن واللاجئون مواقف تقدمية وخواء على صعيد السياسات"، *النزوح في أفريقي*، نشرة الهجرة القسرية، رقم 16، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، أبريل 2003
19. ياسر درويش. الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام، ب: سلسلة أوراق عمل جامعة بيروت، وحدة الهجرة القسرية واللجوء، 2011
20. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثالثة عشرة، A/HRC/WG6/13/DZA/2، مارس 2012
21. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، A/HRC/10/26، فيفري 2009
22. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، رقم 71 S/2004/325، أبريل 2004
23. الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة في 2 جويلية 2008
24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. اليوم العالمي للاجئين 2012، فلسطين، 2012
25. الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان، اللجوء والهجرة في المغرب العربي، كوينهاغن، ديسمبر 2012
26. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا، تقرير إحصائي، ديسمبر 2012
27. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مستجدات الاستجابة الإقليمية للاجئين والسوريين في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، 17 جانفي 2013
28. جامعة الدول العربية، البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا، رقم: ق 0774/04/12/12/023 ص 0774 الصادر في الدوحة، 2012/12/09
29. جامعة الدول العربية، "حماية السكان المتضررين من النزوح (اللاجئين - النازحين - المهاجرين)"، الاجتماع القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2012
30. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سوريا OCHA، النشرة الإنسانية، العدد الخامس، أوت 2012
31. مركز بديل. حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2000
32. Crisis Group International، الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، تقرير الشرق الأوسط، رقم 11-65، بروكسل، 2007

35) UNHCR, *A year of crises, UNHCR Global Trends 2011, Geneva, Switzerland, 2012*

Site web

36) <https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG.OR> vu le 9/03/2018

37) <http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html> vu le 9/03/2018

38) <http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/10/59e638cf4.html> vu le 10/01/2018